



البنك المركزي العراقي

قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الرابع
2017

العدد الثاني

مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الرابع 2017)

البنك المركزي العراقي

2018

البنك المركزي العراقي - 2018

التقرير الفصلي للإنذار المبكر - الفصل الرابع 2017

البنك المركزي العراقي - العراق - بغداد - شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	2-1
الفصل الاول/ تحليل مؤشرات ازمة العملة	12-3
اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	5-3
ثانياً/ كفاية الاحتياطيات	8-5
1-نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) الى الاحتياطي الاجنبي	6-5
2- معدل نمو نسبة عرض النقد (M_2) الى الاحتياطي الاجنبي	7-6
3-نسبة الاحتياطي الى عرض النقد (M_2)	8-7
ثالثاً/ التغير في معدلات اسعار الفائدة	12-10
1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع	10
2-سعر الفائدة الحقيقي	11
رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي	12
الفصل الثاني / أزمة المصارف	22-13
1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف	13
2- ودائع القطاع الخاص / M_2	14-13
3-اجمالي الائتمان النقدي / اجمالي الودائع	15-14
4-المضاعف النقدي	17-15
5-ربحية المصارف	18-17
6-القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي	18
7-القروض المتعثرة/ اجمالي الودائع	19
8-القروض المتعثرة/ اجمالي الاصول	20
9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف	21-20
10- فجوة الائتمان	22
الفصل الثالث / تحليل ازمة الاقتصاد الكلي	27-23
أولاً/ معدل التضخم	24-23
ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP	25-24
ثالثاً/ فجوة الناتج	27-26

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق EMP	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة العملة	2
6	نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) الى الاحتياطي الاجنبي	3
7	معدل نمو نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) الى الاحتياطي الاجنبي	4
7	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	5
8	معدل نمو نسبة عرض النقد (M_2) والاحتياطي الاجنبي	6
10	اسعار الفائدة قصيرة الاجل وقيمة الدينار العراقي	7
11	سعر الفائدة الحقيقي والودائع الثابتة وودائع التوفير	8
12	سعر الصرف الحقيقي وقيمة الدينار	9
14	نسبة ودائع القطاع الخاص والعملة في التداول الى (M_2)	10
15	نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الائتمان	11
16	المضاعف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية	12
17	العائد على حقوق الملكية و الموجودات	13
18	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي	14
19	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع	15
20	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول	16
21	راس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	17
22	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2017)	18
24	معدل التضخم والودائع الادخارية واسعار الفائدة	19
25	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية وعجز/فائض الموازنة	20
27	فجوة الناتج المحلي الاجمالي	21

قائمة الاطر

الصفحة	الموضوع	التسلسل
9	طريقة قياس القيمة المعيارية لنسبة M_2 الى الاحتياطيات الاجنبية	1

المقدمة

يسر البنك المركزي العراقي أن يقدم العدد الثاني من تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الرابع لعام 2017، الذي جاء تعزيزاً لدور البنك المركزي في اتخاذ التدابير اللازمة الوقائية من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتجنب حدوث الأزمات المالية. أذ يهدف هذا التقرير ومن طريق المؤشرات الداخلة في التحليل إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للقطاع المصرفي وتشخيص الاختلالات فيه أن وجدت ولرسم الاستراتيجيات الملائمة لأدامة قطاع مالي سليم.

يحتوي التقرير على ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات، إذ تضمن الفصل الأول مؤشرات أزمة العملة والتي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، وأن التقلبات في سعر الصرف تعد أحد العوامل الأساسية المحددة لقيمة الدينار، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (Exchange Market Pressure Index (EMPI) استقراراً نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما سجل مؤشر قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً في الفصل الرابع من عام 2017 مقارنة بالفصل الرابع لعام 2016، وسجل مؤشر بكفاية الاحتياطيات الأجنبية نسباً ايجابية، شهدت نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) إلى الاحتياطيات الأجنبية انخفاضاً بنسبة (6.09-%) لتصل إلى (157.3%) أثناء الفصل الرابع لعام 2017 بعد أن كانت (167.4%) أثناء الفصل الرابع 2016 وهي تقع ضمن الدرجة المعيارية البالغة (200%)، في حين سجلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد ارتفاعاً في الفصل الرابع من عام 2017 فقد وصلت إلى (63.6%) بعدما كانت (59.7%) أثناء الفصل الرابع 2016، وهي نسبة مرتفعة ومرغوب بها مقارنة بالنسبة المعيارية والبالغة (50%)، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي كافٍ مقارنة بعرض النقد بالمعنى الواسع، وشهدت اسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل استقراراً أثناء الفصل الرابع من العام 2017 عند معدل (6%) ، فيما كان لتراجع معدل التضخم

الأثر في رفع سعر الفائدة الحقيقي ليصل الى (5.5%) مقارنة بذات النسبة في الفصل الرابع من عام 2016 والبالغة (4.3%).

فيما تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أزمة المصارف، إذ تبين من تحليل تلك المؤشرات أنَّ المصارف التجارية تتمتع بالاستقرار، إذ تبيّن أن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى M_2 قد ارتفعت الى (29%) في الفصل الرابع من عام 2017 بعد أن كانت (27%) لنفس الفصل عام 2016 ، في المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول الى M_2 من (47%) في الفصل الرابع عام 2016 الى (45%) لنفس الفصل من عام 2017، وهو مؤشر ايجابي يدل على ثقة المودعين بالمصارف، في المقابل أن نسبة الائتمان النقدي المقدم من المصارف التجارية لم يتجاوز (60%) إلى إجمالي الودائع أثناء المدة 2016-2017 وهي أقل من النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي البالغة (70%). من ناحية أخرى فإنَّ ارتفاع نسب ربحية المصارف أثناء العام 2017 يشير أيضاً إلى تحسن أداء المصارف التجارية، كما أن انخفاض حجم صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية مقابل زيادة رؤوس أموالها تزامناً مع استقرار أسعار الصرف، ساعد على تقليل مخاطر الصرف الأجنبي التي قد تتعرّض لها المصارف التجارية، كما سجل مؤشر فجوة الائتمان الى الناتج نسبة دون الحدود وهي أقل من الواحد سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الأجمالي مع النفط أم بدون نفط، وهذا يشير الى أن الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي.

فيما تضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها أثر في الجهاز المصرفي العراقي، إذ عكست النسبة المنخفضة في معدل التضخم نجاح البنك المركزي العراقي في السيطرة على معدلات التضخم من خلال سيطرته المباشرة على الاستقرار النسبي لاسعار الصرف، إذ سجل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الرابع من عام 2017 ليصل إلى (1%) بعد أن سجّل (2.1%) أثناء الفصل الرابع من عام 2016، في حين عكس مؤشر فجوة الناتج ذو الإشارة الموجبة تحسناً في الاقتصاد العراقي أثناء العام 2017، إذ سجّل أثناء الفصل الرابع من عام 2017 ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى (3165.3) مليار دينار مقارنة بالفصل الرابع من عام 2016 والذي سجّل (3085.8) مليار دينار.

الفصل الاول

مؤشرات أزمة العملة

اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي¹:

يعد سعر الصرف من اهم المتغيرات ذات الاثر المباشر على الاقتصاد العراقي، لأن التقلبات العالية التي تحصل فيه تجعل من الصعب التنبؤ فيه او توقع حالة استقراره من عدمها، وهذه التقلبات تكون نتيجة لاسباب عدة اهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه، لذا لابد من دراسة ذلك ووضع مؤشر يتابع التحركات التي تحصل في سوق الصرف من خلال مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي على العملة المحلية، وذلك عن طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال ادخال صافي الاحتياطات الاجنبية كمؤثر اساسي في سعر الصرف في العراق² إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط السوق الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) اثناء الفصل الرابع من عام 2017 ضمن الحدود المعيارية الدنيا وهو نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي بالحفاظ على استقرار قيمة الدينار تجاه الدولار.

¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. سيتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

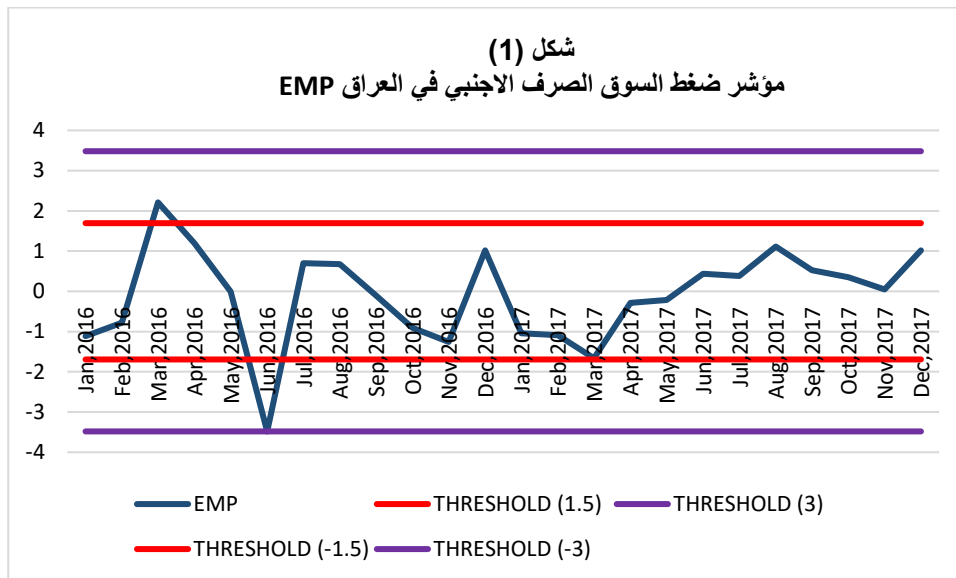
$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \%er} \Delta \%er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

للمزيد انظر:

² IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

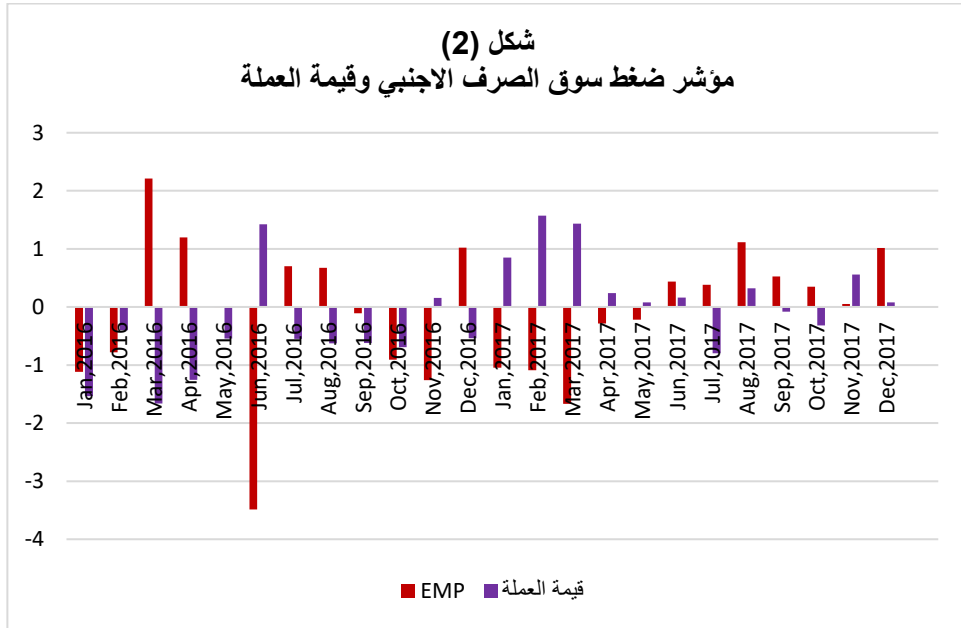
² يمكن التأثير بسعر الصرف الاجنبي من خلال سعر الفائدة وحجم الائتمان ، الا ان ذلك لن يعمل مع حالة العراق، فتم اعتبار صافي الاحتياطي الاجنبي الاداة الأكثر تأثيراً بسعر الصرف وبالتالي بنعكس ذلك الاثر على قيمة العملة للمزيد انظر :

- Erhan Oruc ,Estimating Exchange Market Pressure Index: New Approach, Doctoral Thesis, University of Kansas ,2015,p11.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

فيما يوضح الشكل (2) العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف ومؤشر قيمة الدينار العراقي الذي يتم من خلال تدخل البنك المركزي من طريق نافذة بيع العملة، إذ يُلاحظ ارتفاع في قيمة الدينار العراقي وانخفاض في سعر صرف الدولار امام الدينار بنسبة (0.50%) في شهر تشرين الثاني لعام 2017 الذي انعكس على انخفاض قيمة مؤشر ضغط السوق من عام 2017، هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي استمر ولكن بنسبة اقل حيث انخفض سعر صرف الدولار بنسبة (0.07%) الذي بدوره انعكس على ارتفاع قيمة مؤشر ضغط السوق في شهر كانون الاول من عام 2017، أن هذا الارتفاع في قيمة العملة يعكس التدخل الايجابي والمثمر من قبل البنك المركزي للحفاظ على قيمة العملة المحلية امام الدولار وذلك من طريق نافذة بيع العملة وبذلك نجح في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

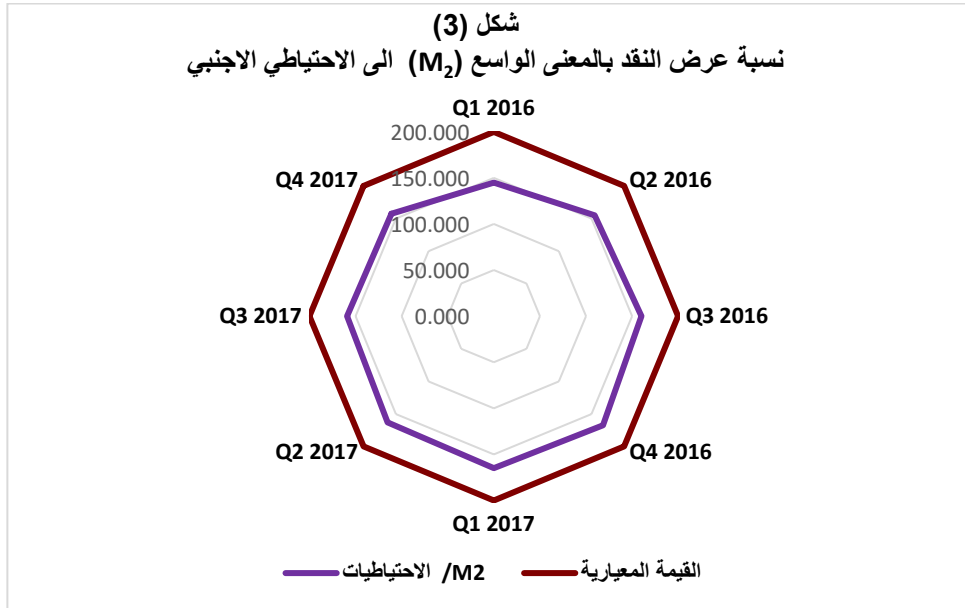


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

1- نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) إلى الاحتياطي الأجنبي :

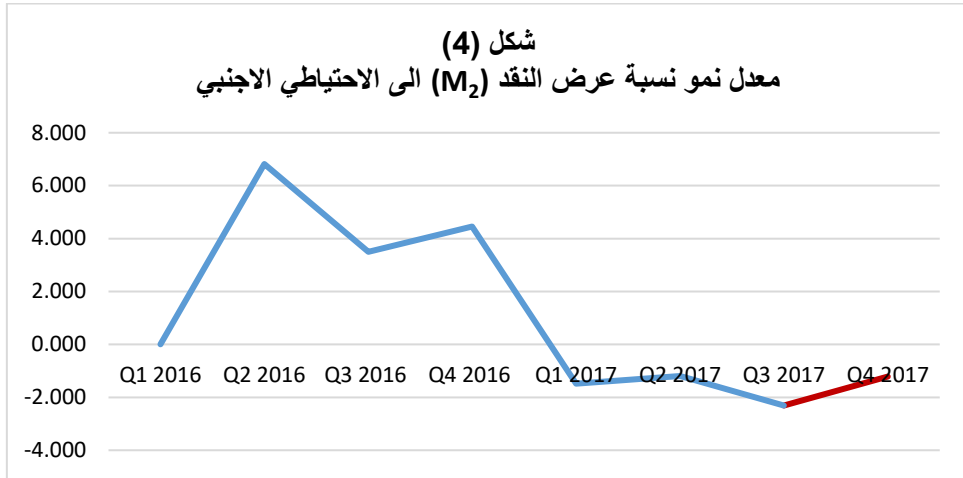
شهدت نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) إلى الاحتياطيات الأجنبية انخفاضاً بنسبة (6.09%) لتصل إلى (157.3%) أثناء الفصل الرابع لعام 2017 بعد أن كانت (167.4%) أثناء الفصل الرابع 2016 كما في الشكل (3)، وهي اقل من القيمة المعيارية البالغة (200%) (ينظر الإطار 1)، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي والذي سجل (56881) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2017 بعدما كان ما مقداره (52618) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2016.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- معدل نمو نسبة عرض النقد (M_2) الى الاحتياطي الاجنبي:

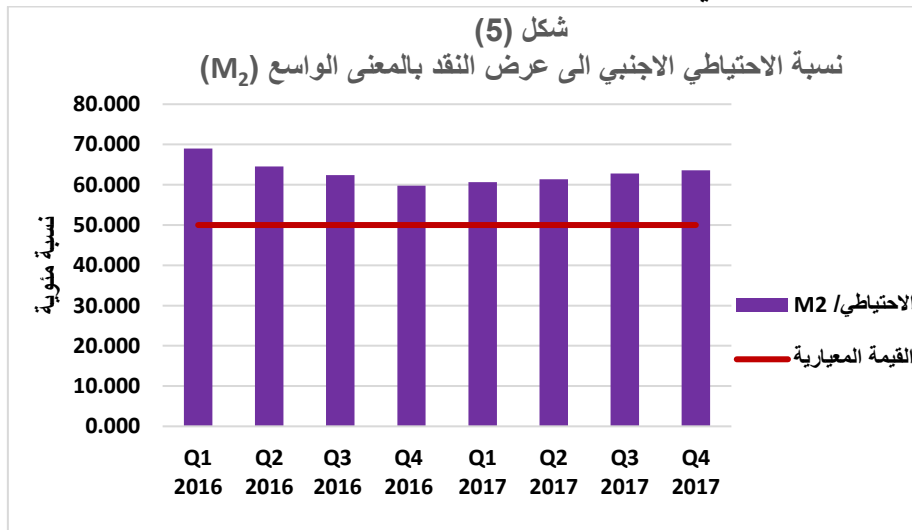
شهدت نسبة نمو عرض النقد (M_2) إلى الاحتياطي الأجنبي ارتفاعاً أثناء الفصل الرابع من العام 2017 بنسبة (1.2-%) مقارنة بنسبة (2.1-%) للفصل الثالث لذات العام وكما في الشكل (4)، ذلك لأن حجم الاحتياطي الأجنبي شهد ارتفاعاً ليصل إلى (56881) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2017 بعد أن كان (52618) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2016، في الوقت الذي شهد فيه عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعاً هو الآخر أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (89441) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2017 بعد أن كان (88082) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2016، وهو مؤشر إيجابي كون أنها أقل عن القيمة المعيارية (200%) وهذا يشير إلى قدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط الطارئة والحفاظ على الاستقرار النقدي وتحقيق استقرار مستوى الأسعار.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

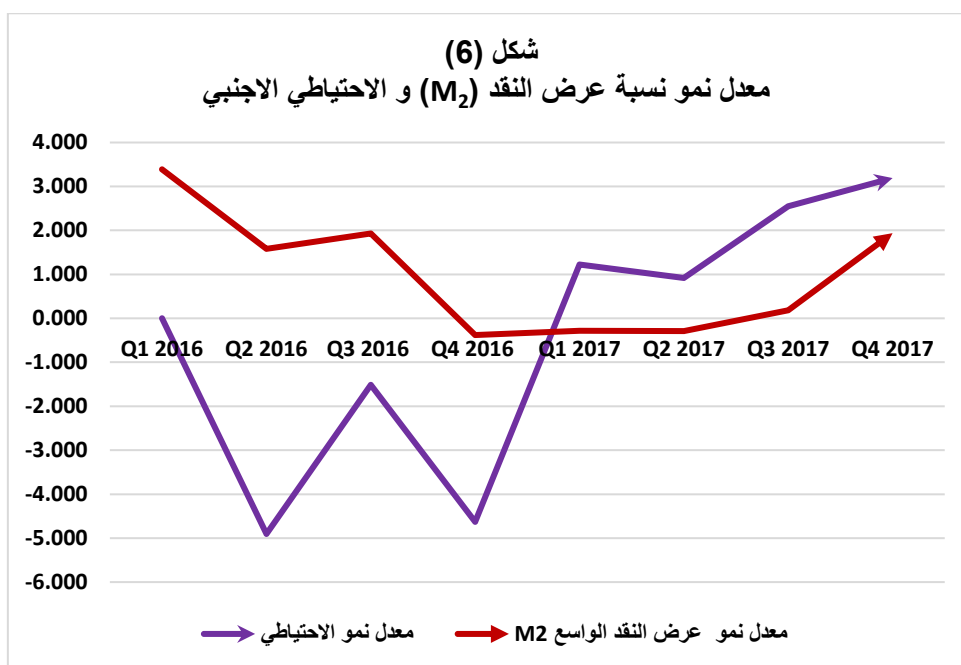
3- نسبة الاحتياطي الأجنبي الى عرض النقد (M_2):

سجلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد ارتفاعاً في الفصل الرابع من عام 2017 فقد وصلت إلى (63.6%) بعدما كانت (59.7%) اثناء الفصل الرابع 2016، إذ تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%) وهو مؤشر جيد يشر الى قدرة البنك المركزي الى مواجهة الاختلالات في عرض النقد او المضاربات التي قد تحصل على العملة الاجنبية وبالتالي الحفاظ على استقرار الاسعار.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

إذ بالرغم من ارتفاع عرض النقد اثناء الفصل الرابع من عام 2017 بنسبة (1.54%) والذي وصل الى (89441) مليار دينار بعد ان كان (88082) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2016 الا ان نسبة الارتفاع بحجم الاحتياطي كان اعلى والتي وصلت الى (8.10%)، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يُعدُّ مطمئنّاً ومن ثَمَّ فَإِنَّهُ لا يوجد ضغط يذكر على الوضع المالي وعلى قيمة الدينار العراقي، وكما موضح في الشكل (6).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

إطار 1: طريقة قياس القيمة المعيارية لنسبة M₂ الى الاحتياطيات الأجنبية:

إنّ القيمة المعيارية المعتمدة دولياً هي (20%) والمتمثلة في الصيغة الآتية¹:

$$\frac{R}{M_2} \geq 20\%$$

ونظراً إلى خصوصية الاقتصاد العراقي الريعي فإن بعض الباحثين اقترحوا ان تكون هذه النسبة وفقاً للآتي²:

$$\frac{R}{M_2} \geq 50\%$$

وقد تمّ اشتقاق القيمة المعيارية $\frac{M_2}{R}$ من القيم المعيارية المذكورة سابقاً من أجل الوصول إلى النسبة المعيارية الخاصة بنسبة عرض النقد الواسع M₂ إلى الاحتياطي الأجنبي وعلى النحو الآتي:

1-في حال اعتماد النسبة المعيارية الدولي $\frac{R}{M_2} \geq 20\%$ ، أي على البنوك المركزية في الاحتفاظ باحتياطيات لاتقل عن (20%) من M₂ ، أي بعبارة أخرى إن البنوك يجب أن تعمل على عدم زيادة M₂ الى الاحتياطيات الأجنبية أكثر من (500%) $\frac{M_2}{R} \leq (500\%)$ وبخلاف ذلك فإنّ هناك ضغوطاً على الاحتياطيات يتوجب على السياسة النقدية أن تستخدم أدواتها لتخفيضها من طريق امتصاص الفائض المعروض من العملة أو البحث عن سبل تزيد من حجم الاحتياطيات الأجنبية.

2-وبخصوصية الاقتصاد العراقي ولغرض الحفاظ على قيمة العملة المحلية، يجب أن يحافظ البنك المركزي العراقي على عدم زيادة M₂ إلى أكثر من (200%) من حجم الاحتياطيات $\frac{M_2}{R} \leq (200\%)$ ، تم استنتاج هذه النسبة من الصيغة الآتية:

$$\therefore \frac{R}{M_2} \geq 50\%$$

$$\therefore \frac{M_2}{R} \leq 200\%$$

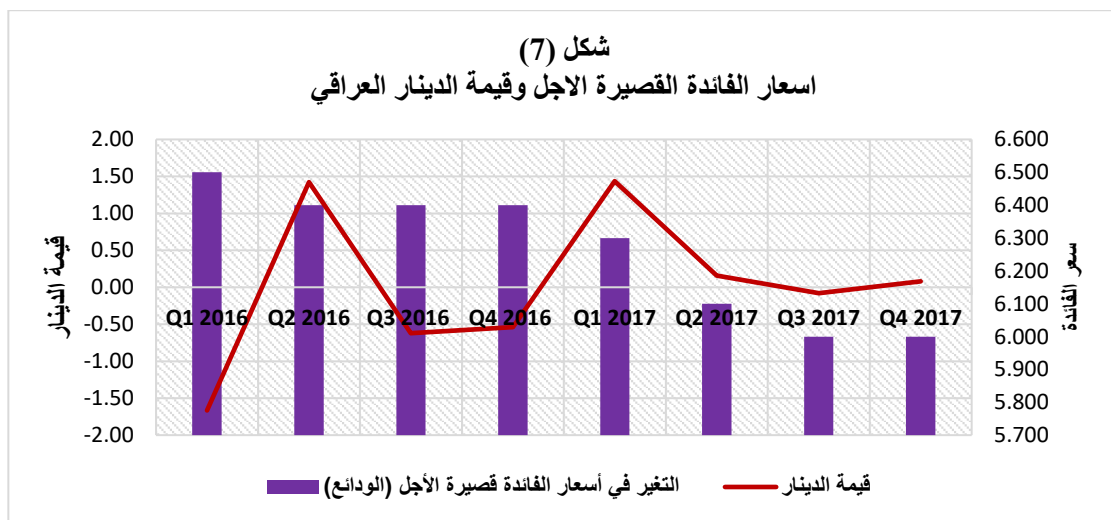
1Dominguez, K. M. E. (2011) Foreign Reserve Management during the Global Financial Crisis, University of Michigan and NBER, PP1-35.

2 ملازن صباح أحمد وسعاد عبد الحسن وحسين عطوان (2017) الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث للبنك المركزي العراقي، ص20.

ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة:

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

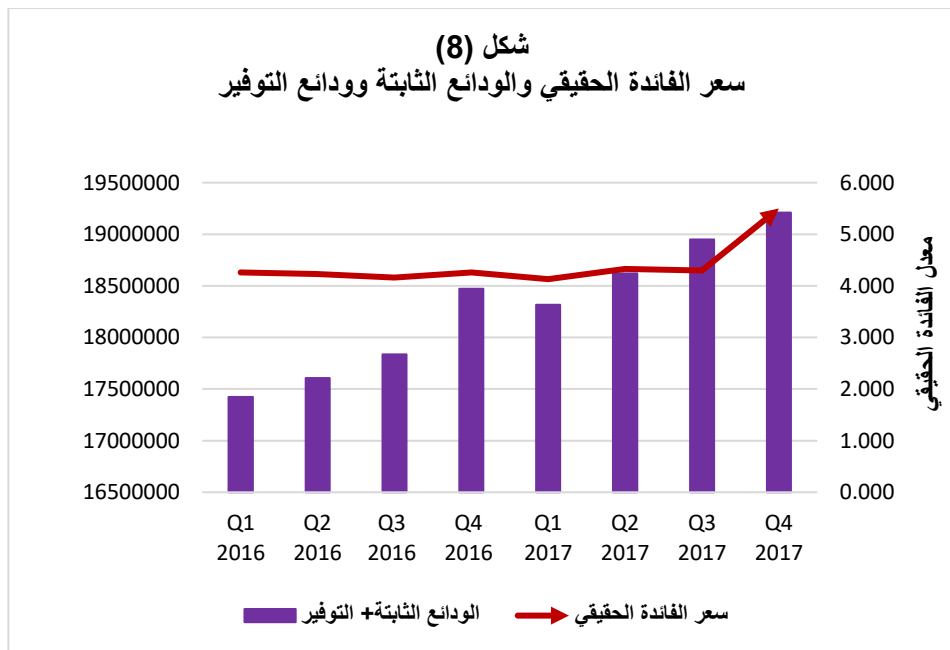
شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل استقراراً اثناء الفصل الرابع من العام 2017 عند معدل (6%) وهو ذات السعر في الفصل الثالث لذات العام، فيما سجل انخفاضاً بنسبة (6.3%) مقارنة بسعر الفائدة في الفصل الرابع من عام 2016 والذي بلغ (6.4%)، اذ بالرغم من كون أسعار الفائدة لها الاثر البالغ على قيمة العملة المحلية لدى بعض البلدان، الا انها لم يكن لها دور في استقرار قيمة الدينار العراقي، اذ شهدت قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً بنسبة (0.08%) اثناء الفصل الرابع من عام 2017 بعد ما كان هناك هبوط في قيمته بنسبة (0.54%) لنفس الفصل من عام 2016 وهذا يعود الى تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي للحفاظ على قيمة الدينار وليس لأثر سعر الفائدة، فيما سجل سعر صرف الدولار في السوق انخفاضاً كبيراً وصل الى (1254) دينار للدولار اثناء الفصل الرابع من عام 2017 بعدما كان (1303) دينار للدولار اثناء الفصل الرابع من عام 2016 انعكست اثاره على قيمة العملة اضافة الى الاستقرار في أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع، وكما في الشكل (7):



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- سعر الفائدة الحقيقي:

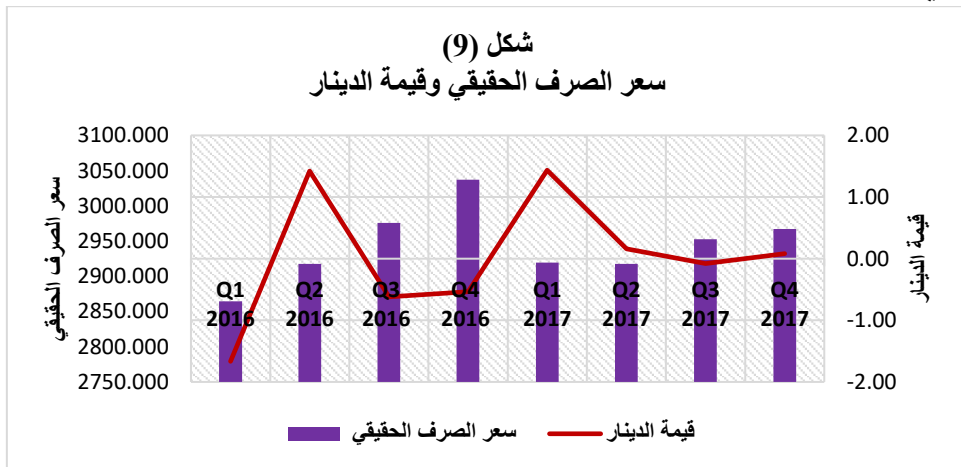
سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً كبيراً اثناء الفصل الرابع من عام 2017 ليصل الى (5.5%) مقارنة بذات النسبة في الفصل الرابع من عام 2016 والبالغة (4.3%) ، إذ كان لتراجع معدل التضخم الاثر في رفع سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي يكون له انعكاسات على حجم الودائع (التوفير، الثابتة)، إذ شهدت ارتفاعاً بنسبة (4%) مقارنة مع ذات الودائع في الفصل الرابع من عام 2016، وكما في الشكل (8)، ان ارتفاع حجم الودائع الادخارية يشير الى زيادة الطلب على العملة المحلية كمخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة مما ينعكس على استقرار قيمتها في حال بقاء الاشياء الاخرى ثابتة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي¹:

يعكس سعر الصرف الحقيقي المقدار الحقيقي لانخفاض او ارتفاع سعر الصرف الدينار (القوة الشرائية للدينار)، إذ يتم من طريق هذا المؤشر متابعة سعر الصرف الحقيقي في العراق وضمان بقائه ضمن المستوى المقبول، وكذلك متابعة التغيرات في الأسعار المحلية نسبةً إلى الأسعار في الخارج، إذ إن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية يقود إلى تدهور قيمة العملة المحلية. إذ شهد سعر الصرف الحقيقي في العراق انخفاضاً بنسبة (2.3%) اثناء الفصل الرابع من العام 2017 مقارنة بالفصل الرابع من العام 2016، إذ وصل إلى (2967.199) دينار للدولار بعدما كان (3037.119) دينار للدولار اثناء الفصل الرابع من العام 2016، فيما ارتفعت قيمة الدينار اثناء الفصل الرابع من العام 2017 لتصل الى (0.08%) بعدما سجلت (-0.54%) اثناء الفصل الرابع من العام 2016، وقد تم بيان العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي وقيمة الدينار من خلال الشكل (9).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

¹ يتم احتساب سعر الصرف الحقيقي من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{P^* E}{p} = (RER) \text{ سعر الصرف الحقيقي}$$

P: الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق.

E: سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي (سعر السوق).

P*: الرقم القياسي لاسعار المستهلك في الولايات المتحدة.

الفصل الثاني

أزمة المصارف

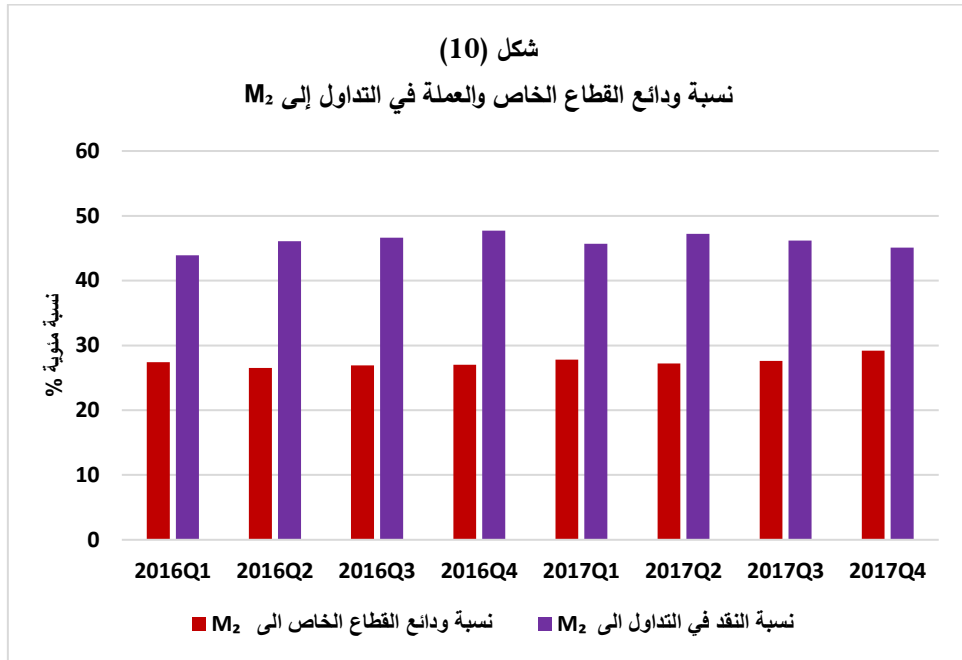
1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم القروض المقدّمة من البنك المركزي إلى المصارف التجارية، إذ إنّ ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني أنّ المصارف التجارية تعاني من ضعف في مركزها المالي، أما انخفاض قيمته فيعني أنّ المصارف التجارية لديها مركز مالي جيد وتستطيع أن تؤدي وظائفها بصورة جيدة، ويتم قياسه من طريق قسمة حجم القروض المقدّمة من البنك المركزي إلى المصارف التجارية في العراق على إجمالي مطلوبات المصارف، ويُلاحظ أنّه أثناء المدة من الفصل الأول من عام 2016 وإلى غاية الفصل الرابع من عام 2017 لم يتم تقديم أي قرض من البنك المركزي العراقي إلى المصارف التجارية، وأن الأخيرة تستطيع الإيفاء بالتزاماتها المالية، وأداء وظائفها بصورة جيدة، وهذا الأمر يعطي مدلولاً واضحاً على أنّ المصارف التجارية لا تعاني من أيّة أزمة سيولة، ووفقاً لهذا المؤشر فإنّ المصارف العراقية لا يوجد فيها نذير لأزمة قريبة.

2- ودائع القطاع الخاص / M_2 :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف على عرض النقد بالمعنى الواسع، إنّ ارتفاع هذه النسبة يُعدّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف، ومن الشكل (10) يتبيّن أن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى M_2 قد ارتفع إلى (29%) في الفصل الرابع من عام 2017 بعد أن كانت (27%) للفصل نفسه عام 2016، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 من (47%) في الفصل الرابع عام 2016 إلى (45%) للفصل نفسه من عام 2017، وهو أمر إيجابي يدل على ثقة المودعين بالمصارف، وهو دلالة أيضاً على أنّ

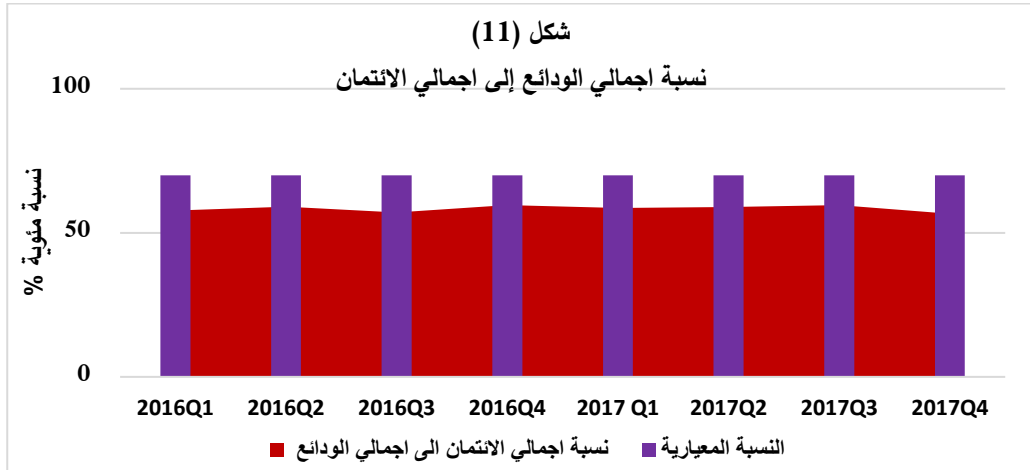
المصارف تؤدي وظائفها بشكل جيد وهي جاذبة للودائع، ووفقاً لهذا المؤشر فإنّ المصارف العراقية لا تعاني من أزمة سيولة وإنّ حجم الودائع لديها مستقر، وكما في الشكل (10).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يُلاحظ من الشكل (11) أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز (60%) أثناء المدة (2016-2017)، وهي أقل من النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي العراقي، أي إنَّ المصارف التجارية استناداً إلى هذه النسبة غير معرّضة إلى أية مخاطر في حال وجود أية سحبيات مفاجئة لديها، وأنَّ سياستها في عملية منح الائتمان مستقرة وضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي.

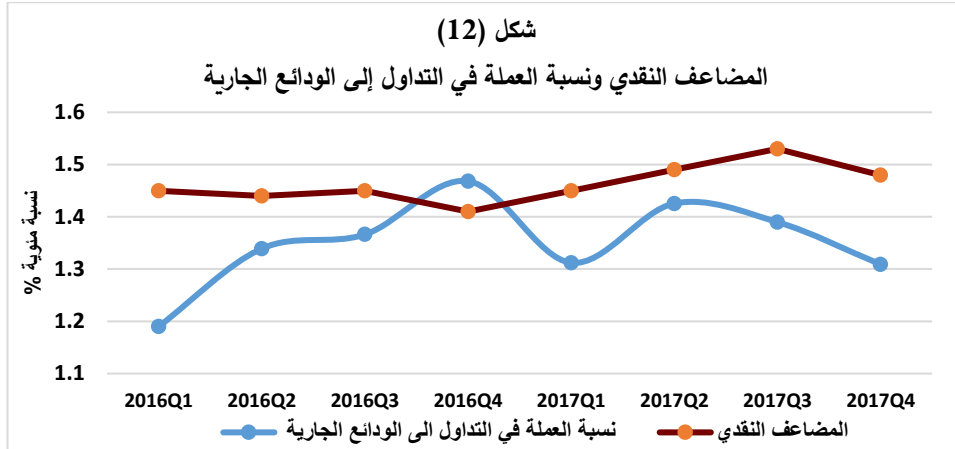
4- المضاعف النقدي:

يُعرّف المضاعف على أنّه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، ويتمُّ قياسه من طريق قسمة (الأساس النقدي M_0 / عرض النقد بالمعنى الواسع M_2)¹، ومن ثَمَّ فإنَّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدُّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، وذلك لأن ارتفاعه بشكل مستقر يعكس ثقة الأفراد بالمصارف التجارية ومن ثَمَّ يزيد من قدرة المصارف على

¹ (M_0) الأساس النقدي: يمثل النقد المصدّر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.

(M_2) عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية.

منح ائتمان وخلق ودائع إضافية ويشير إلى استقرار عمل المصارف وعدم تعرضها إلى أزمة، والشكل (12) يوضح نسبة المضاعف النقدي:



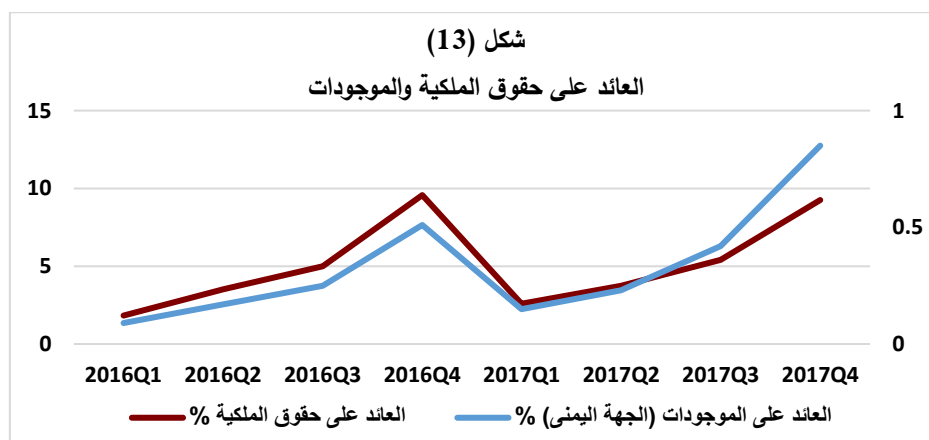
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (12) ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي عام 2017، عما كان عليه في عام 2016 إذ بلغ (1.41%) وبلغت نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية أعلى مستوى لها أثناء عام 2016 لتصل إلى (1.46%)، أما في الفصل الرابع لعام 2017 فسجلت النسبة ارتفاعاً مستقراً في قيمة المضاعف ليصل إلى (1.48%) مع انخفاض نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية إلى (1.31%) للفصل نفسه وهو دلالة إيجابية على زيادة ثقة الأفراد بالمصارف والاقبال عليها من طريق زيادة ودائعهم، مع توسع المصارف التجارية في منح الائتمان وذلك نتيجة لارتفاع حجم الودائع لديها، إذ ارتفع حجم القروض الممنوحة من المصارف إلى القطاع الخاص من (18180970) مليون دينار في الفصل الرابع عام 2016 إلى (19452293) مليون دينار للفصل نفسه عام 2017 بنسبة نمو (6%)، ومن الجدير بالذكر أن انخفاض قيمة المضاعف في الفصل الرابع لعام 2017 عن الفصل الثالث لعام 2017، من (1.53%) إلى (1.48%) على التوالي يعزى إلى زيادة نسبة الاحتياطات الفائضة لدى المصارف

التجارية من (10828827) مليون دينار للفصل الثالث عام 2017، إلى (13570109) مليون دينار في الفصل الرابع لعام 2017، بنسبة نمو بلغت (25%) وهذه الاحتياطات ترتبط بعلاقة عكسية مع عمل المضاعف، لان الزيادة في هذه الاحتياطات يعمل على انخفاض في معدل نمو الائتمان الممنوح، حيث انخفض معدل نمو الائتمان من (1.5%) في الفصل الثالث إلى (1%) في الفصل الرابع لعام 2017، الامر الذي تسبب في انخفاض قيمة المضاعف النقدي.

5-ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (13) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



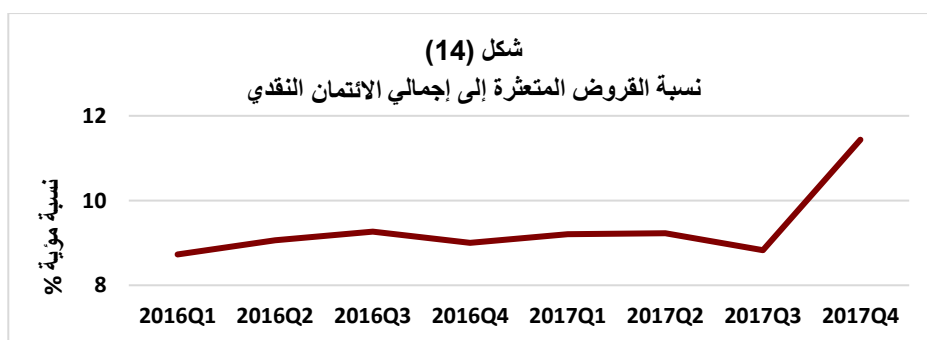
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (13) أنّ نسبة العائد على الموجودات ارتفع في الفصل الرابع لعام 2017 إلى (0.85%) بعد أن كان (0.51%) للفصل نفسه لعام 2016، أما بالنسبة إلى العائد على حقوق الملكية يوضح الشكل انخفاض طفيف في هذه النسبة من (9.57%) في الفصل الرابع لعام 2016 ليصل إلى (9.26%) للفصل نفسه من عام 2017، إنّ هذا الانخفاض في العائد على حقوق الملكية يرجع سببه إلى الارتفاع في رؤوس اموال المصارف التجارية، حيث ارتفعت من

(11739281) مليون دينار في الفصل الرابع عام 2016، ليصل إلى (14341320) مليون دينار للفصل نفسه عام 2017، بنسبة نمو (22%) في رؤوس أموال المصارف التجارية، مما أدى إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، وفقاً لهذا المؤشر فإنّ المصارف التجارية في العراق تؤدي وظائفها بصورة جيدة إذ إنّ هناك ارتفاعاً في حجم الأرباح المتحققة لديها لعام 2017.

6-القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2017 بلغت (11.4%) بعد أن كانت (9%) للفصل نفسه عام 2016، بمعدل نمو (26%)، ولكن في المقابل أن نسبة المخصص للديون المتعثرة الذي هو (عبارة عن مبالغ تجمع كاحتياطات للتعويض عن الخسارة التي تقع نتيجة عجز المدينين عن دفع ما عليهم، وهي تعتبر وسيلة دفاع ضد الديون المتعثرة)¹، ارتفع بمعدل نمو (13.2%) في الفصل الرابع لعام 2017 مقارنة نفس الفصل لعام 2016، وهذا المخصص يغطي (59%) من حجم الديون المتعثرة للفصل الرابع عام 2017 مما يعني أن المصارف التجارية العراقية تحوطت لهذه الزيادة في حجم القروض المتعثرة.

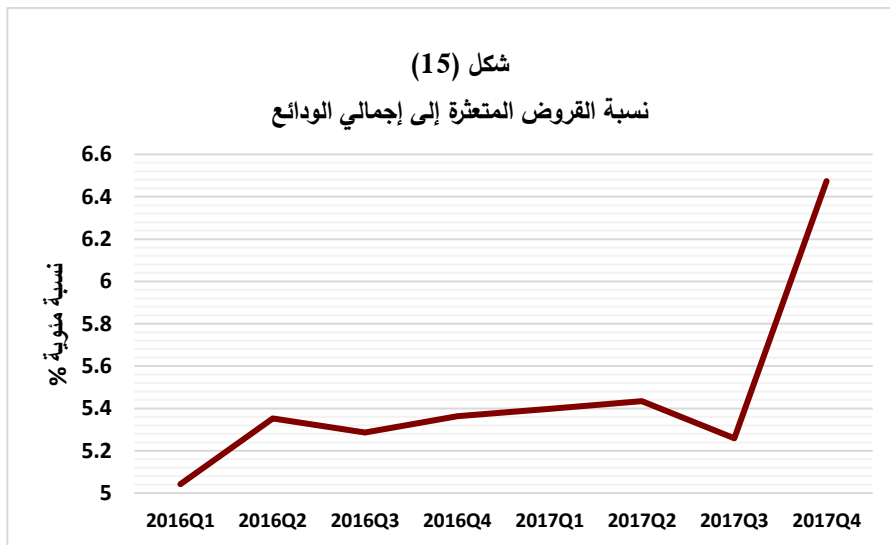


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث.

¹ Art Ridgeway, Treatment of Allowances for Loan Losses And Non-Performing Loans, A Note for the Fourteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Tokyo, Japan, October 24-26, 2001

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (15) يوضح ذلك:

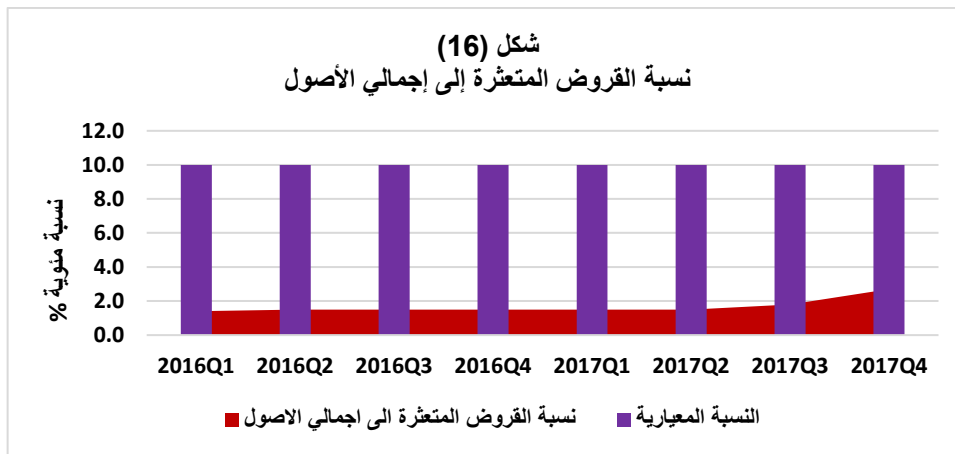


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يبين الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق، ويُلاحظ أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت بشكل ملحوظ في الفصل الرابع من عام 2017 ليصل (6.4%) بعد أن كانت (5.3%) للفصل نفسه عام 2016، ولكن كما ذكر سابقاً فإنَّ المصارف التجارية العراقية اتخذت الإجراءات المناسب وذلك برفع مخصص الديون المتعثرة لديها الذي ارتفع بنسبة (13.2%) للفصل الرابع 2017 عما كان عليه للفصل نفسه عام 2016 وذلك من أجل حماية أموال المودعين والحفاظ على المركز المالي الجيد للمصارف.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) يشير إلى حدوث أزمة مصرفية¹.



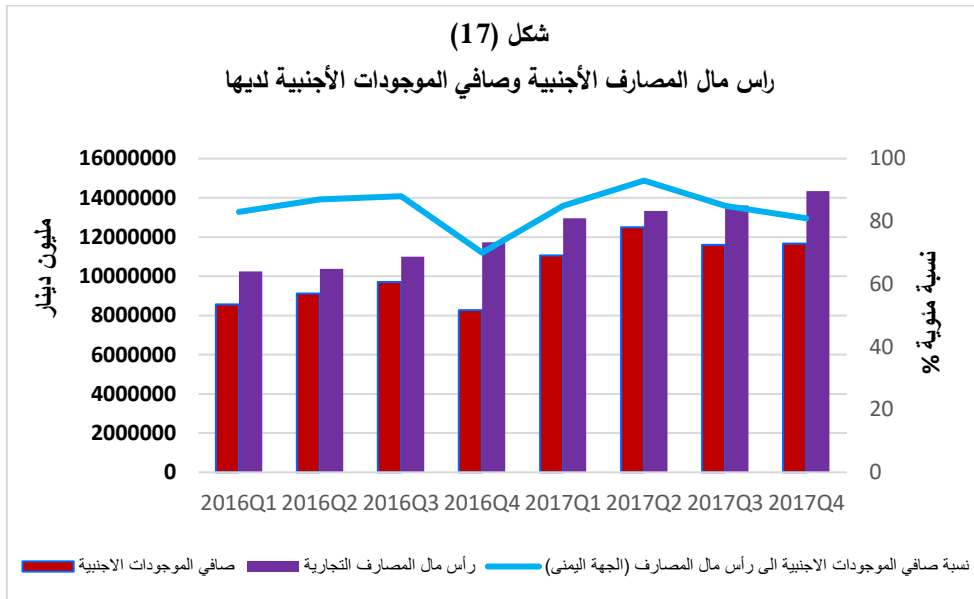
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (16) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف التجارية في العراق، ويُلاحظ أنّ النسبة لم تتجاوز (3%) أثناء المدة (2016-2017)، ومن ثمّ فإنّ المصارف لا تعاني من أيّة أزمة وفقاً لهذا المؤشر، ويُلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة في الفصل الرابع من عام 2017 لكنه لم يتجاوز القيمة المعيارية.

9- صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، الشكل (17) يوضح نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية ورأس المال لديها:

¹ Asli Demircuc –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, international Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

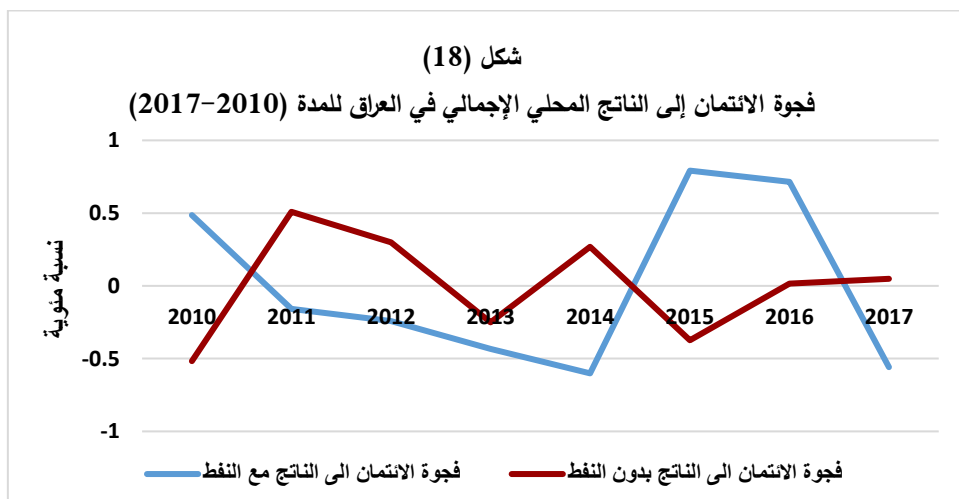


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

من الشكل (17) يُلاحظ أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف التجارية قد ارتفع من (70%) في الفصل الرابع من عام 2016، إلى (81%) للفصل نفسه من عام 2017، ولكن يبقى رأس مال المصارف التجارية أكبر من صافي الموجودات الأجنبية لديها، أي إنّها متحوطة ضد تقلبات أسعار الصرف وذلك من طريق الاحتفاظ برأس مال مرتفع، وإنّ سعر الصرف مستقر نسبياً ولا يوجد فيه تقلبات كبيرة، إذ إنّ معدل سعر الدولار الواحد مقابل الدينار بلغت (1303) دينار في الفصل الرابع من عام 2016، ليكون في الفصل نفسه لعام 2017 (1251) دينار للدولار الواحد، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية، ومن ثَمَّ فإنّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنّ المصارف التجارية في العراق غير معرّضة لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاحتفاظها برؤوس أموال كبيرة واستقرار أسعار الصرف في العراق.

10- فجوة الائتمان:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح قيمة هذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت هذه النسبة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (18) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

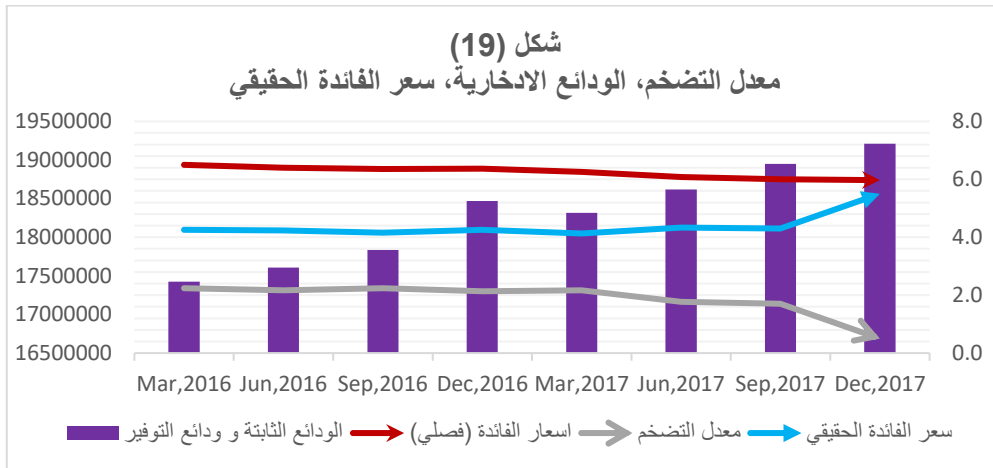
إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألاّ تتعدّى (10 %)، ومن الشكل (18) يتضح أنّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون نفط، وهذا يشير إلى أنّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع الأخذ بمزيد من الحسبان قواعد منح الائتمان السليم المعروفة.

الفصل الثالث

تحليل أزمة الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

سجل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الرابع من عام 2017 ليصل إلى (1%) بعد أن سجل (2.1%) أثناء الفصل الرابع من عام 2016، هذا الانخفاض يعكس نجاح البنك المركزي العراقي في السيطرة على معدلات التضخم من طريق سيطرته المباشرة على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف، فضلاً عن انخفاض الطلب الكلي المحلي نتيجة اتباع الحكومة سياسة إنفاقية انكماشية، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط العالمية أثناء الفصل الرابع 2017 التي وصلت إلى (56.53) دولار للبرميل بعدما كانت (46.86) دولار للبرميل في الفصل الثالث للعام نفسه، إذ ساعد في السيطرة على التوقعات التضخمية من طريق إعطاء اشارات إيجابية لتوقعات الأفراد والشركات نحو الاقتصاد العراقي، في حين شهد معدل الفائدة على الودائع انخفاضاً أثناء المدة نفسها لتصل إلى (6%) بعد أن سجلت (6.4%) أثناء الفصل الرابع من عام 2016، في حين شهد حجم الودائع الثابتة وودائع التوفير ارتفاعاً في الفصل الرابع من العام 2017 بنسبة (3.8%) لتصل إلى (19.2) ترليون دينار بعد أن كانت (18.5) ترليون دينار في الفصل الثالث 2016 وهي نتيجة عوامل عدة أسهمت في زيادتها، ومن أهمها ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، وكما هي موضحة بالشكل (19).



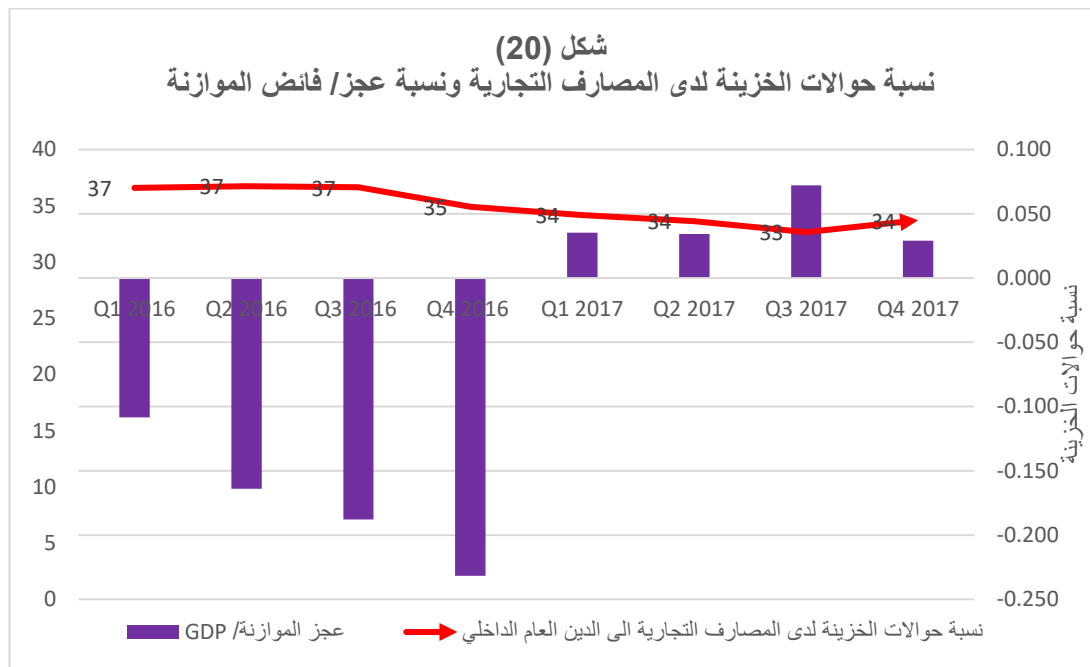
ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

سجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP ارتفاعاً أثناء الفصل الرابع من عام 2017 لتصل إلى (0.029%) بعدما كانت (-0.232%) أثناء الفصل الرابع من عام 2016 وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة، الذي وصل إلى (1.846) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2017 بعدما كان العجز قد وصل إلى (-12.658) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2016 نتيجة ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة كبيرة وصلت إلى (42.1%) لتسجل مبلغاً مقداره (77,336) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2017 بعدما كانت (54,409) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2016، إذ عملت هذه الزيادة في الإيرادات العامة على تخفيف ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، لتتخفض حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبةً إلى إجمالي الدين الداخلي* من (35%) في الفصل الرابع من عام 2016 إلى (34%) في الفصل الرابع من عام 2017¹، وكما هو

* إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

¹ البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

موضح بالشكل (20)، وقد خَفَّفَ مزاحمة المالية العامة للاقتراض من المصارف لصالح القطاع الخاص، إذ زادت القروض المقدَّمة للقطاع الخاص بنسبة (7%) أثناء الفصل الرابع 2017 لتصل إلى (19.452) ترليون دينار بعدما كانت (18.180) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2016.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثالثاً/ فجوة الناتج¹:

يُعدُّ تقدير فجوة الناتج مصدراً مهماً للبيانات الخاصة عن الدورة الاقتصادية والاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصاد، وتوافر فجوة الناتج معلومات مفيدة لراسمي السياسات الاقتصادية لمواجهة التقلبات أو الدورات الاقتصادية.

إذ سجّلت فجوة الناتج أثناء الفصل الرابع من عام 2017 ارتفاعاً مقارنةً بالفصل الرابع من عام 2016 وكما موضحة في الشكل (21)، نتيجة لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (16.5%) في الفصل الرابع من عام 2017 مقارنة بنفس الفصل من عام 2016، إذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (54633596) مليون دينار في الفصل الرابع عام 2016 الى (63624520) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2017. هذه الزيادة تشير الى زيادة مستوى التشغيل للموارد الاقتصادية المختلفة والتي تجسدت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي ايضاً، وشجع ذلك على ارتفاع معدلات التضخم من (-0.70%) في كانون

¹ فجوة الناتج هي قياس اقتصادي للفرق بين الناتج الفعلي لاقتصاد ما وناتجه المحتمل. والناتج المحتمل هو الحد الأقصى للسلع والخدمات التي يمكن للاقتصاد إنتاجها عندما يكون في أوج كفاءته - أي عندما يكون بكامل طاقته. - مجلة التمويل والتنمية (2013)، صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد 3، ص38.

هناك نوعان من الفجوات التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد:

1- فجوة الناتج الموجبة: وتحدث عندما يكون الناتج الفعلي أعلى من الناتج المحتمل، ويحدث ذلك عندما يكون الطلب مرتفعاً للغاية.

2- فجوة الناتج السالبة: وتحدث عندما يكون الناتج الفعلي يعمل بصورة أقل من الناتج المحتمل، أي إنَّ هناك طاقة فائضة أو تراخياً في الاقتصاد نتيجة لضعف الطلب.

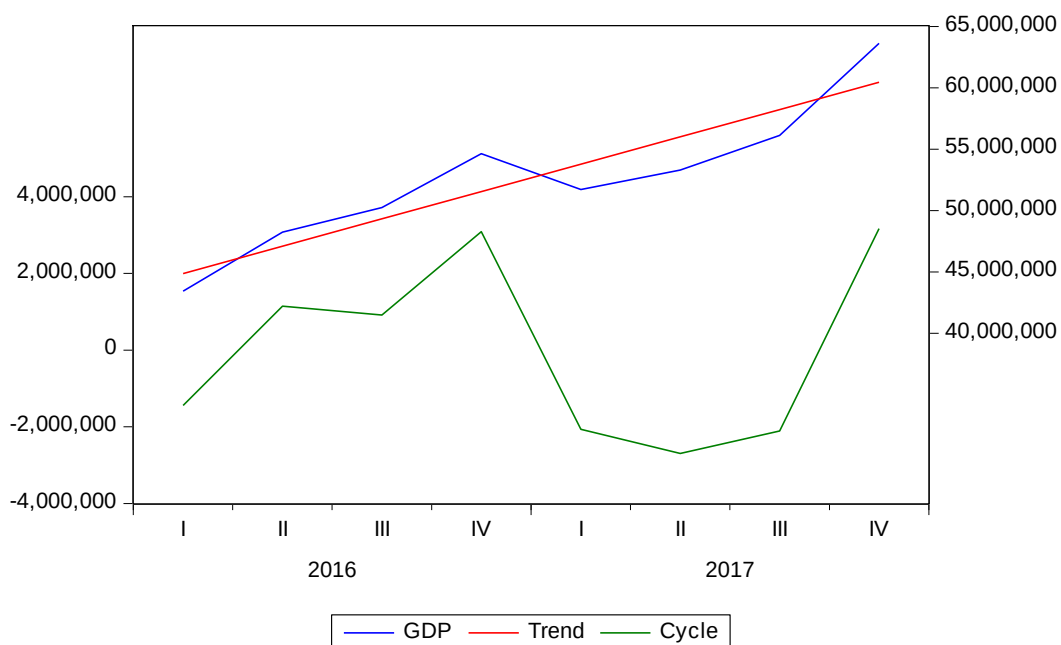
وتم قياس فجوة الناتج باستخدام مرشح هودريك - بريسكوت Hodrick-Prescott (hp) filter التي تُعدُّ من أهم الطرائق المستخدمة في تمثيل السلاسل الزمنية وتحديد الاتجاه العام لهذه السلاسل التي يتم استخدامها في الدراسات الاقتصادية الكلية من أجل التوصل إلى سلسلة زمنية للقيم التوازنية في الأجل الطويل، لكون هذه الطريقة ومن طريق عملية التمهيد تؤدي إلى إزالة التغيرات في الأجل القصير والإبقاء على القيم التوازنية.

الاول من عام 2016 الى (0.80%) في كانون الاول من عام 2017، على الرغم من الارتفاع الطفيف في مستوى التضخم، فإنه ضمن الحدود المقبولة والمسيطر عليها من قبل السلطات النقدية.

شكل (21)

فجوة الناتج المحلي الإجمالي

Hodrick-Prescott Filter (lambda=1600)



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

(المشاركين في إعداد التقرير)

- 1- د. عمار حمد خلف / مدير القسم.
- 2- محمد خيرى داود/ باحث اقتصادي.
- 3- عقيل محمد رشيد/ باحث اقتصادي.



البنك المركزي العراقي
www.cbi.iq